SAICM/ICCM.3/4

Distr.: General
7 August 2012

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثالثة

نيروبي، ١٧ – ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكماله وتقديم توجيهات في هذا الشأن

تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي

مذكرة من الأمانة

١ – وفقاً للفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، يضطلع المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية باستعراضات دورية للنهج الاستراتيجي. وتتمثل وظيفتان من وظائفه في هذا الشأن في ''تلقي التقارير من جميع أصحاب المصلحة وثيقي الصلة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي ونشر المعلومات بحسب الاقتضاء'' و ''تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف استعراض التقدم المحرز بالمقارنة مع أهداف عام ٢٠٢٠ واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووضع البرامج، وترتيب الأولويات، وتحديث النهج بحسب الضرورة''.

٢ – وتيسيراً على أصحاب المصلحة في تقديم التقارير وعلى المؤتمر في أداء وظيفته الاستعراضية، وافق المؤتمر في دورته الثانية على طرائق لرفع أصحاب المصلحة لتقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ،[(١)] من بينها:

(أ) مجموعة من ٢٠ مؤشراً لقياس التقدم المحرز في إنجاز أهداف النهج الاستراتيجي في المجالات الخمسة المذكورة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات (الحد من المخاطر، والمعارف والمعلومات، وأساليب الإدارة، وبناء القدرات والتعاون التقني، والاتجار الدولي غير المشروع)؛

---

* SAICM/ICCM.3/1.

(١) ترد الطرائق التي وافق عليها المؤتمر بشأن تقديم أصحاب المصلحة لتقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ في المرفق الثالث لتقرير المؤتمر عن أعمال دورته الثانية (SAICM/ICCM.2/15).

(ب) إرشاد للأمانة بشأن كيفية جمع البيانات المطلوبة، بما في ذلك ما يتعلق بنطاق البيانات المطلوبة من أجل كل مؤشر، والطلب إلى الأمانة بضرورة استحداث أداة إلكترونية بسيطة لجمع البيانات؛

(ج) الطلب إلى الأمانة بأن تعد تقريراً عن تقديرات خط الأساس للفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ وتقرير مرحلي أول للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١١ لكي ينظر فيهما الفريق العامل المفتوح العضوية؛

(د) تقييم رسمي للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي يضعه المؤتمر في دورته الثالثة وعلى فترات دورية بعد ذلك.

٣ - ونظر الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الأول الذي عقد في بلغراد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في إطلالة على العمل الذي اضطلعت به الأمانة بشأن إعداد تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وكان معروضاً عليه مشروع تقرير عن تقديرات خط الأساس للفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨، والنتائج الأولية لتحليل البيانات المجموعة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية باستخدام أداة إلكترونية بسيطة لتقديم التقارير بشأن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، علاوة على معلومات عن التقدم المحرز مقدمة من البرنامج المشترك بين الحكومات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٤ - ووافق الفريق العامل المفتوح العضوية على تمديد فترة جمع البيانات من أجل التقرير الدوري الأول حتى نهاية شهر كانون الأول/يناير ٢٠١٢ ومن أجل التقرير الأول المستند إلى بيانات بشأن فترة السنتين ٢٠٠٩- ٢٠١٠ على أن يلي ذلك فترات إبلاغ كل ثلاث سنوات.

٥ - ويرد في مرفق هذه المذكرة موجز للنتائج الرئيسية لما اضطلعت به الأمانة من عمل في إعداد تقرير تقديرات خط الأساس والتقرير المرحلي الأول. ويرد تقرير خط الأساس في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/5 ويرد التقرير عن التقدم المحرز في التنفيذ بشأن الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/6.

٦ - ويمكن تحميل نتائج تحليل البيانات بالنسبة لكل سؤال في المسح الخاص بالفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ في الأداة الإلكترونية من موقع النهج الاستراتيجي على الإنترنت في شكل لوحات جدولية بطريقة إكسل. وتحتوي اللوحات الجدولية على بيانات مفصلة بالنسبة لكل مجموعة من أصحاب المصلحة (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وأقاليم الأمم المتحدة وفئة البلدان النامية وفقاً للجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي نشرتها الأمم المتحدة.

٧ - كما يمكن الحصول على نسخ من الاستبيانات المقدمة من أصحاب المصلحة باستخدام أداة الإبلاغ الإلكترونية التي أعدتها الأمانة والتي توفر بيانات نوعية وتعليقات إضافية من موقع النهج الاستراتيجي على الإنترنت.

الإجراء الذي يمكن أن يتخذه المؤتمر

٨ - قد يرغب المؤتمر في:

(أ) الترحيب بما تم الاضطلاع به من عمل في إعداد تقرير خط الأساس والتقارير المرحلية التي توفر للمرة الأولى بيانات مقارنة عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي وفقاً للمؤشرات التي اتفق

عليها المؤتمر والمقدمة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛

(ب) الإحاطة علماً بتلك المؤشرات التي أظهرت اتجاهات البيانات المجموعة تقدماً أقل مما كان متوقعاً ومناقشة السبل الممكنة للتشجيع على القيام بأنشطة إضافية في الفترة ما بين الدورات؛

(ج) الموافقة على أن يغطي تقرير مرحلي ثان الفترة ٢٠١١- ٢٠١٣ متبعاً نفس المنهجية التي اتبعها التقرير الأول للمساعدة في تقييم التقدم المحرز بمرور الزمن بشكل رسمي في الدورة الرابعة للمؤتمر؛

(د) أن يطلب إلى الأمانة أن تعد وتنشر تقريراً، يشمل رسوماً بيانية ممثلة، يستند إلى موجز للمعلومات المقدمة في الوثيقتين SACIM/ICCM.3/INF/5 وSAICM/ICCM.3/INF/6، والأعمال التي اضطلع بها مع أصحاب المصلحة لإثراء غرفة مقاصة النهج الاستراتيجي بالإحالات إلى مشاريع ومبادرات مبلغ عنها باستخدام آلة الإبلاغ الإلكترونية؛

(هـ) أن يطلب إلى الأمانة أن تناقش في أي اجتماعات إقليمية تعقد في الفترة ما بين الدورات نتائج العمل المضطلع به بشأن الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي بحسب ما يتصل بالإقليم المعني بهدف استثارة الوعي وزيادة عدد أصحاب المصلحة المشاركين في أعمال رفع التقارير في المستقبل وإعلام عملية مواصلة وضع خطط التنفيذ الإقليمية؛

(و) استحثاث أصحاب المصلحة الذين لم يحيلوا إلى الأمانة بعد استبيانات مستكملة عن الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ أن يفعلوا ذلك بغية زيادة الطابع التمثيلي للبيانات المجموعة من أجل مقارنتها بالبيانات المجموعة بشأن الفترة ٢٠١١-١٠١٣؛

(ز) استحثاث أصحاب المصلحة الذين لديهم بيانات تكميلية لتلك التي جمعتها الأمانة بشأن المؤشرات العشرين على أن يتم تحويلها للأمانة قبل الدورة الرابعة للمؤتمر للمعاونة في وضع توليف للنتائج من مصادر إضافية.

المرفق

موجز للنتائج الرئيسية لتقرير الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي

أولاً – مقدمة

١ – الموجز الحالي مستنبط من تقريرين أعدتهما الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي يردان في الوثيقتين SAICM/ICCM.3/INF/5 وSAICM/ICCM.3/6، وفي الوثيقة الثانية بالدرجة الأولى التي تحتوي على تحليل للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي في الفترة ٢٠٠٩– ٢٠١٠، وتمثل مجموعة أكمل من المعلومات. ورغماً عن ذلك، فإن المؤشرات التي أمكن وضع تقديرات خط الأساس بشأنها مدرجة في الموجز الحالي بغرض المقارنة.

ثانياً – حالة التقارير المقدمة من أصحاب المصلحة

٢ – قدم ١٢٤ جهة من أصحاب المصلحة معلومات باستخدام آلة الإبلاغ الإلكترونية الخاصة بالأمانة على مدار فترة ثمانية أشهر.[(١)] ومن بين هذه التقارير المقدمة، كان هناك ١٠٨ تقارير من ٧٨ حكومة و١١ منظمة حكومية دولية و١٩ منظمة غير حكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، مستكملة وتشكل جوهر التحليل الخاص بالفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠. وقُدم أربعة عشر تقريراً في أعقاب تمديد الفريق العامل المفتوح العضوية لترتيبات الإبلاغ، وهو ما حسن بشكل جم من الطابع التمثيلي للمعلومات المقدمة من آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويرد في التذييل الأول للموجز الحالي قائمة بأصحاب المصلحة الذين قدموا معلومات.

٣ – يبدو العدد الإجمالي للتقارير المقدمة من الحكومات مرضياً بالمقارنة مع مستوى الإبلاغ الرسمي الذي تحقق بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة أو اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود،[(٢)] ولا سيما بالنظر إلى الطابع الطوعي للنهج الاستراتيجي والتقارير الإضافية المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور رئيسي في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٤ – كان هناك عدد أقل من التقارير المقدمة من الحكومات من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي مما هو مقدم من الأقاليم الأخرى. ومع ذلك، كان عدد التقارير المقدمة من هذين الإقليمين كافياً لإجراء مقارنة للاتجاهات مع الأقاليم الأخرى. ويعزى إلى التقارير المقدمة من البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية ٨٣ بالمائة من إجمالي التقارير المقدمة من الحكومات، مع تقديم باقي التقارير من بلدان موزعة على فئات المساعدات الإنمائية الأخرى.

---

(١) كانت فترات تقديم التقارير من ٤ آذار/مارس حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ وأول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ في أعقاب التمديد الذي وافق عليه الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الأول.

(٢) الوثيقة UNEP/CHW.10/3 بشأن رفع التقارير الوطنية بموجب اتفاقية بازل التي حددت ٩٤ طرفاً حكومياً رفعت تقارير بشأن عام ٢٠٠٧، والوثيقة UNEP/POPS/COP.5/29 التي حددت ٦٩ طرفاً حكومياً رفعت تقاريرها الوطنية الدورية الثانية بموجب اتفاقية استكهولم.

٥ - كان العدد الإجمالي للتقارير المقدمة عن التقدم المحرز التي تم فحصها عند إعداد تقرير خط الأساس أعلى منه بالنسبة للتقرير المرحلي الأول، مع تقديم ١٥٧ من أصحاب المصلحة، منهم ١٠٣ حكومات، تقارير. وفي حين أن عدد التقارير كان أكبر، فإنها كانت مركزة على عدد محدود من الأسئلة بخصوص خطوات التنفيذ الأولية ولم تغطي أغلبية المؤشرات التي وافق عليها المؤتمر. ووفرت الاجتماعات الإقليمية فرصة مفيدة لمناقشة معلومات خط الأساس المؤقتة المجموعة قبل تلك الاجتماعات. ومن المحتمل أن تعمل مناقشة لنتائج التقارير الحالية والتالية من منظور إقليمي في الاجتماعات الإقليمية على تدعيم ترتيبات الإبلاغ المستقبلية بواسطة زيادة الوعي والاستفادة من المعلومات المجموعة.

ثالثاً - موجز للنتائج الرئيسية

ألف - متانة التحليل المضطلع به

٦ - وفرت البيانات المجموعة من أجل التقرير المرحلي للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ أول بيانات نوعية عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بالمؤشرات العشرين التي اتفق عليها المؤتمر في دورته الثانية. ويوفر التذييل الثاني للموجز الحالي قائمة بالمؤشرات المتفق عليها.

٧ - مكنت أداة الإبلاغ الإلكترونية من جمع معلومات عن تنفيذ أكثر من ١٧٠ نشاطاً محدداً وثيق الصلة بمجموعات المؤشرات الخمس وفئات أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات: الحد من المخاطر، والمعارف والمعلومات، وأسلوب الإدارة، وبناء القدرات والتعاون التقني، والاتجار الدولي غير المشروع. وتم جمع البيانات المتصلة بالمؤشر ١٧ بشأن برنامج البداية السريعة وعدد نقاط الاتصال الخاصة بالنهج الاستراتيجي من سجلات الأمانة وليس من خلال أداة الإبلاغ الإلكترونية. وتم جمع كل البيانات الكمية المبلغ عنها باستخدام الأداة الإلكترونية في قاعدة بيانات مما يمكن من تفصيلها بعدد من الطرق المختلفة. ولم يميز المؤتمر في الطرائق المتفق عليها بين البيانات التي تجمع من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وإنما أوصى عوضاً عن ذلك باستخدام مجموعة واحدة من المؤشرات. وبالنسبة للإطلالة الحالية، فقد أبلغ لذلك عن البيانات بالدرجة الأولى بطريقة مفصلة. وقد يرغب المشتركون في الإحالة إلى الوثيقتين SAICM/ICCM.3/INF/5 وSAICM/ICCM.3/6 بشأن نتائج التحليل الخاصة بمختلف مجموعات أصحاب المصلحة والأقاليم الجغرافية.

٨ - يوفر عدد أصحاب المصلحة المبلغين عن كل نشاط سلسلة من ''اللقطات السريعة'' عن الأنشطة المضطلع بها بشأن كل مؤشر والتي يمكن تقييمها بمرور الزمن. ويجري وصف هذا التحليل في الوثيقة SAICM/ICCM.3/6 إلى جانب رسوم بيانية تمثيلية للبيانات والنتائج الرئيسة. ويعطي إفضاض هذه المعلومات تقديراً عن عدد أصحاب المصلحة الذين اختاروا نشاطاً واحداً على الأقل بالنسبة لكل مؤشر، وهو ما يوفر تقديراً أساسياً عن التقدم المحرز بشأن كل مؤشر من المؤشرات المتفق عليها.

٩ - وإذا ما أخذ في الحسبان احتمال قيام كل صاحب مصلحة بأكثر من نشاط واحد من أجل أي مؤشر بعينه، فمن الممكن حساب تقدير إضافي لمتوسط عدد الأنشطة المبلغ عنها بالنسبة لكل مؤشر لتوفير مستوى متوسط تقديري للأنشطة للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ لكل مؤشر. ويوفر هذا المتوسط مقياساً عاماً إضافياً للتقدم المحرز يمكن من مقارنة متوسط مستويات الأنشطة فيما بين مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية. كما أن من شأن هذا النهج أن ييسر، بالنسبة للحكومات التي تضطلع بأنواع مماثلة من الأنشطة،

مقارنة مستويات الإنجاز فيما بين الحكومات في أقاليم جغرافية مختلفة وفيما بين الحكومات في فئات مختلفة من التنمية الاقتصادية.

١٠ - وبالنسبة لبعض المؤشرات، أبلغت منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية عن أعداد أكثر انخفاضاً من الأنشطة لأن الأنشطة المحددة اعتبرت غير وثيقة الصلة أو لا تنطبق عليها. وترد تحليلات إضافية في الوثيقة SAICM/ICCM.3/6 لمراعاة ذلك. ومن شأن الحصول على معلومات تكميلية من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تفيد في توضيح تلك الظروف.

باء - النتائج الرئيسية

١١ - يوجز الجدول الوارد أدناه بعد الفقرة ١٢ النتائج الرئيسية للتحليل الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي في الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ بشكل تفصيلي. ويبين الجدول عدد أصحاب المصلحة الذين أبلغوا عن نشاط واحد على الأقل بالنسبة لكل مؤشر، ومتوسط عدد الأنشطة المبلغ عنها، معبر عنه بنسبة مئوية من الأنشطة الإجمالية لكل مؤشر، ونطاق الاستجابات بالنسبة لمختلف الأنشطة التي تساهم في إنجاز كل مؤشر. وترد معلومات وتحليلات إضافية في الوثيقة جنباً إلى جنب مع رسوم بيانية تمثيلية للبيانات. ومن شأن ذلك أن يبين أن حكومات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أبلغت عن مستويات نشاط أكثر انخفاضاً بالنسبة إلى نصف المؤشرات تقريباً. والاختلافات الجغرافية جلية بالنسبة لبعض الأقاليم، ولا سيما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وإن كانت أهمية هذه الاختلافات ليست واضحة.

١٢ - وإجمالاً، فإن أعلى مستوى من النشاط أبلغ عنه جميع أصحاب المصلحة في فترة السنتين ٢٠٠٩- ٢٠١٠ كان متصلاً بالحد من المخاطر الذي أبلغ أكثر من ٩٠ بالمائة من أصحاب المصلحة عن نشاط واحد على الأقل بشأنه من أجل إنجاز هذه المؤشرات. وأبلغ عن مستويات نشاط إجمالية أكثر انخفاضاً بشأن المؤشرات المتعلقة بالمعارف والمعلومات وبناء القدرات والتعاون التقني، رغم أن المؤشرات في المجموعة الأخيرة لم تكن منطبقة بشكل كلي على جميع أصحاب المصلحة.

موجز النتائج الرئيسية للتحليل الشامل للتقرير المرحلي الأول عن تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٩– ٢٠١٠

اسم مختصر للمؤشر	عدد أصحاب المصلحة المبلغين عن نشاط واحد على الأقل	عدد الأنشطة التي تم تقييمها	متوسط عدد الأنشطة المبلغ عنها		نطاق النسبة المئوية للردود بشأن أنشطة مخصوصة	
			العدد	نسبة مئوية	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الحد من المخاطر						
١– استخدام أدوات إدارة المواد الكيميائية	١١٢ (٩٩٪)	٢٠	٧,٤٦	٣٧	٢٣	٦٧
٢– الفئات الرئيسية للمواد الكيميائية الخاضعة لإدارة المخاطر	١١٠ (٩٧٪)	١١	٥,٧١	٥٢	٢٨	٨١
٣– ترتيبات إدارة النفايات الخطرة	١٠٠ (٨٨٪)	١٤	٥,٢١	٣٧	٣٥	٧٣
٤– الرصد الدوري	١٠٢ (٩٠٪)	٧	٢,٧٩	٤٠	٤١	٧٧
٥– تحديد أولويات للحد من المخاطر	١٠٦ (٩٤٪)	٢٠	٨,١٧	٤١	٣٢	٧٥
المعارف والمعلومات						
٦– توفير المعلومات من أجل المعايير الموحدة دوليا	٨٨ (٧٩٪)	١٢	٢,٣٦	٢٠	٢٧	٦٧
٧– توعية الجماعات المعرضة للتضرر بالمخاطر	٩١ (٨١٪)	٨	٢,٣٤	٢٩	١٢	٥٩
٨– برامج البحوث	٧٨ (٧٠٪)	٥	١,٧٩	٣٦	٣٢	٥٤
٩– مواقع على شبكة الويب توفر المعلومات عن المواد الكيميائية	٩٧ (٨٧٪)	١٠	٤,١	٤١	٢٢	٥٩
الحوكمة						
١٠– الالتزام بتنفيذ النهج الاستراتيجي	١٠٢ (٨٩٪)	٨	٢,٥٣	٣٢	٢٢	٤٥
١١– آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين	٨٧ (٧٦٪)	١٥	٤,٤٤	٣٠	٦	٦٩
١٢– تنفيذ الأولويات الدولية	١٠٤ (٩١٪)	٢٤	٦,٦٢	٢٨	٢٣	٨٨
بناء القدرات والتعاون التقني						
١٣– بناء القدرات بشكل ثنائي ودعم التعاون التقني	٣٤ (٣٠٪)	٢	غير متاح	غير متاح	١٦	٢٩
١٤– تحديد الأولويات للحاجات من بناء القدرات	٨٣ (٧٤٪)	٥	١,٣١	٢٦	٢٠	٤٠
١٥– التعاون الإقليمي بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	٦٨ (٦١٪)	٦	٢,٠٦	٣٤	٢٣	٥١

اسم مختصر للمؤشر	عدد أصحاب المصلحة المبلغين عن نشاط واحد على الأقل	عدد الأنشطة التي تم تقييمها	متوسط عدد الأنشطة المبلغ عنها		نطاق النسبة المئوية للردود بشأن أنشطة مخصوصة	
			العدد	نسبة مئوية	الحد الأدنى	الحد الأقصى
١٦- برامج المساعدة الإنمائية التي تشمل مواداً كيميائية	٣٦ (٣٢٪)	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
١٧- مشاريع بناء القدرات المدعومة من برنامج البداية السريعة	٤٨	١	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
١٨- مشاريع بناء القدرات المدعومة من مصادر أخرى	٧٧ (٦٩٪)	١١	١,٧١	١٦	٣	٤٧
التجارة الدولية غير المشروعة						
١٩- التجارة الدولية غير المشروعة في المواد الكيميائية	٨٩ (٨٠٪)	٨	٢,٨١	٣٥	٣١	٥٧
٢٠- التجارة الدولية غير المشروعة في النفايات الخطرة	٨٢ (٧٤٪)	٨	٢,٢٦	٢٨	٢٧	٥٧

ملحوظة: استخدم تعبير ''غير متاح'' في حالة المؤشرات ١٣ و١٦ و١٧ لأن البيانات المجموعة لم تكن تتعلق بنطاق الأنشطة.

١ – الحد من المخاطر

١٣ – يتعلق أعلى عدد من الأنشطة المبلغ عنها باستخدام أدوات وأنشطة إدارة المواد الكيميائية المتفق عليها، أو تنفيذها، للحد من المخاطر على فئات رئيسية من المواد الكيميائية. ومما يجدر بالذكر على وجه الخصوص ذلك الاستخدام الجم للأدوات والتوجيهات التي نشرتها المنظمات المساهمة في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهو ما أكد على أهمية دور هذه المنظمات في إنجاز تنفيذ النهج الاستراتيجي. كما تم تسجيل مستويات نشاط لها شأنها بشأن الحد من مخاطر مبيدات الآفات، والملوثات العضوية الثابتة (على النحو الذي تحدده اتفاقية استكهولم) والزئبق أو المصادر المحتوية على الزئبق، مع الإبلاغ عن أنشطة أقل نسبياً بشأن المواد الكيميائية التي لديها استخدامات واسعة الانتشار أو المواد الكيميائية ذات حجم الإنتاج المرتفع، وربما يعود ذلك إلى أن هذه المصطلحات وثيقة الصلة في بلدان معينة فقط. وربما يكون مستوى النشاط المرتفع المصاحب لتنفيذ اتفاقية استكهولم، بموجب مجموعة المؤشرات المتصلة بأسلوب الإدارة، قد أثر على المستوى المرتفع للأنشطة المبلغ عنها بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وبالمثل يحتمل أن يكون التركيز الدولي الراهن على الزئبق قد ساهم في مستوى النشاط المرتفع المبلغ عنه بشأن الزئبق.

١٤ – وبالنسبة لترتيبات إدارة النفايات الخطرة، لا يعكس التحليل العام المفصل مستوى النشاط المرتفع نسبياً الذي أبلغت عنه الحكومات.

٢ – المعارف والمعلومات

١٥ – تم تسجيل مستوى نشاط أقل بشكل إجمالي بشأن المؤشرات المتصلة بالمعارف والمعلومات بالمقارنة مع المؤشرات المتصلة بالحد من المخاطر. وفي حين أن انخفاض عدد أصحاب المصلحة الذين كلفوا، أو مولوا، من يقوم بأبحاث عن السلامة الكيميائية ليس مستغرباً في وقت من التقشف الاقتصادي، فإن متوسط عدد الأنشطة المبلغ عنها وعدد الأنشطة المخصوصة المبلغ عنها بشأن تقديم المعلومات عن المعايير الموحدة دولياً، بما في ذلك النظام الموحد عالمياً لتصنيف وتوسيم المواد الكيميائية، ونتائج الإبلاغ عن المعلومات بشأن المخاطر المصاحبة للمواد الكيميائية على الجماعات المعرضة للتضرر كانت أكثر انخفاضاً مما كان متوقعاً. ومن الممكن توقع تحقيق تقدم إضافي في تنفيذ النهج الاستراتيجي للمساعدة في كل من هذه المجالات حيث أن العديد من المشاريع المدعومة بموجب برنامج البداية السريعة تعالج تنفيذ النظام الموحد عالمياً على الصعيدين الوطني والإقليمي، والعمل بشأن القضايا الناشئة، مثل القضاء على الرصاص في الطلاء والمواد الكيميائية في المنتجات، تركز على وجه الخصوص على استثارة الوعي والتوعية، واقترحت بعض الإجراءات في النهج الاستراتيجي استراتيجية للقطاع الصحي بما في ذلك زيادة مستوى استثارة الوعي فيما بين المهنيين المكلفين بتقديم بعض واجبات الرعاية لهذه الجماعات المعرضة للتضرر.

٣ – الحوكمة

١٦ – يتعلق أعلى نطاق من الأنشطة المبلغ عنها بتنفيذ الأولويات الدولية الرئيسية للمواد الكيميائية، وبالأخص الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بشأن المواد الكيميائية. وقد تفاوتت الردود بشكل جم تبعاً للاتفاقية أو الاتفاق المخصوص. وكان أعلى مستوى من النشاط المبلغ عنه يتعلق بالاتفاقيات الثلاث التي

يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ألا وهي بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (١٩٨٥)، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (٢٠٠١)، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (١٩٨٩). ولم يكن أصحاب المصلحة على وعي بحالة تنفيذ بعض الاتفاقيات والصكوك، على نحو ما بينته نتائج تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، والتي تلقي الضوء على قيمة التعاون الأقوى ما بين القطاعات في المستقبل. ومن الممكن أن يؤدي النظر في الأعمال التي تبني على مفهوم التضافر الذي تعالجه اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات الثلاث، وتوسع من نطاقه، أن يساعد في استثارة الوعي وتعزيز الأعمال التعاونية في هذا المجال.

١٧ - ولا يزال الالتزام بتنفيذ النهج الاستراتيجي مرتفعاً. وقد أنجز تقدم جم منذ فترة خط الأساس مع زيادة مستمرة في عدد نقاط الاتصال الوطنية فيما بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والاستفادة من لجان أصحاب المصلحة المتعددين في تنسيق الأمور المتصلة بالنهج الاستراتيجي والسلامة الكيميائية. وقد ظلت شبكة نقاط الاتصال في المنظمات الحكومية الدولية ساكنة منذ فترة خط الأساس وقد تتعزز بفعل استقطاب نقاط اتصال من منظمات تعاون إقليمية إضافية ومؤسسات مالية، ولا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل لتدعيم الترتيبات المالية الطويلة الأجل من أجل النهج الاستراتيجي.

٤ - بناء القدرات والتعاون التقني

١٨ - بينت الأنشطة المبلغ عنها بشأن بناء القدرات والتعاون التقني مستوى مختلطاً من الإنجازات. وكان الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة لتمكين الأنشطة المصممة لتنفيذ النهج الاستراتيجي ملحوظاً مع تجاوز البرنامج لأهداف خطة عمله من أجل أقل البلدان نمواً والبلدان المدرجة في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[٤] وقد تم تدعيم عدد مقارن من البلدان من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة وكذلك من الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال أو مرفق البيئة العالمية، مما يبين التكامل بين هذه المصادر التمويلية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٩ - كان النفاذ إلى مصادر التمويل الأخرى أثناء فترة السنتين ٢٠٠٩- ٢٠١٠ أكثر انخفاضاً بشكل جم. وقد سُجل الدعم المقدم من الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها، على أنه أشيع مصادر التمويل، وهي نتيجة تجد دعماً من التحليل المكمل الذي قام به البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والذي وفر إطلالة عن المجال الذي تعمل فيه فرادى المنظمات المشاركة في البرنامج بشأن قضايا المواد الكيميائية في البلدان.[٥] وفي المتوسط، قام المجيبون بتقييم ما هو أقل من مصدري تمويل مختلفين، مع الإبلاغ فقط بشكل أكثر تواتراً عن النفاذ إلى التمويل من خلال اتفاقات التمويل الثنائية، والبنك الدولي، واتفاقات التعاون الإقليمي، والقطاع الخاص، ومصارف التنمية الإقليمية، والمؤسسات، والجمعيات الخيرية، والاتفاقات المتعددة الأطراف.

(٤) أنظر SAICM/EB.7/2/Rev.1.

(٥) أنظر www.who/int/iomc/activity/poactivities/en/index.html.

٢٠ - كان مستوى النشاط المتصل بالتعميم، وبخاصة حيثما كانت خطط التنمية الوطنية تعالج الحاجات ذات الأولوية إلى المواد الكيميائية، مقصوراً على زهاء ثلث المجيبين، مع وجود أعلى عدد نسبياً في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأبلغ عدد أكبر من البلدان النامية بأن السؤال المتعلق بخطط التنمية لم يكن وثيق الصلة أو غير منطبق عليها أو أنها لم تكن تعرف الجواب. وكان مستوى النشاط بشأن عمليات التخطيط الأخرى من أجل تحديد الحاجات من بناء القدرات أكثر إيجابية، ولكنه ركز بشكل غالب على تحديث، أو إكمال، موجزات المواد الكيميائية الوطنية والخطط الوطنية لتنفيذ اتفاقية استكهولم. وأبلغ زهاء ربع المجيبين عن إكمال أو تحديث خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

٢١ - حدد زهاء ثلث المجيبين جهداً واحداً على الأقل للتعاون الإقليمي بشأن أوجه مختلفة من السلامة الكيميائية، وبالأخص أنشطة تتصل بتقاسم المعارف والمعلومات وبناء القدرات والتعاون التقني. ويبدو أن هذا الشكل من التعاون كان أقوى ما يكون في أوروبا الغربية ومجموعة أخرى من البلدان، رغم الإشارة بالذكر أيضاً إلى عمل منظمات التعاون الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

٥ - التجارة الدولية غير المشروعة

٢٢ - كان هناك تمييز قليل في مستويات أو طبيعة الأنشطة المبلغ عنها بشأن التجارة الدولية غير المشروعة في المواد الكيميائية أو النفايات الخطرة، مع التركيز على كل من إبلاغ المعلومات عن تحركات المواد الكيميائية أو النفايات خارج بلد ما وإنشاء تشريع وطني بشأن معالجة المشكلة. وبالنسبة للنفايات الخطرة، جرى الإبلاغ بشكل أقل تواتراً عن مستوى النشاط بشأن المعلومات العامة ومستويات الوعي وحالات التجارة الدولية والإجراءات التصحيحية المضطلع بها. وينبئ عدد من المبادرات الجديدة أو المعززة، مثل تلك التي تشمل اتفاقية بازل ومراكزها الإقليمية، والشراكة من أجل العمل بشأن معدات الحوسبة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأقسام الصناعة الوثيقة الصلة، والمنظمات غير الحكومية والشبكات الوثيقة الصلة، مثل شبكة الاتحاد الأوروبي لتنفيذ وإنفاذ القانون البيئي والشبكة الدولية للامتثال والإنفاذ البيئيين، بالقيام بعمل إضافي في هذا المجال في السنوات المقبلة.

التذييل الأول

قائمة بأصحاب المصلحة الذين قدموا معلومات عن الإبلاغ للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

١ - أكملت ٧٨ حكومة التالية الاستبيان بالاتصال المباشر: ألبانيا والجزائر والأرجنتين وأستراليا وبيلاروس وبلجيكا وبليز وبلغاريا وبوروندي وكمبوديا وكندا وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكرواتيا وكوبا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وفنلندا وغامبيا وألمانيا وغواتيمالا وهايتي وهندوراس وهنغاريا وأيسلندا والهند وجاميكا واليابان وكينيا ولاتفيا وليسوتو ولتوانيا وماليزيا ومالديف ومالي وموريشيوس والمكسيك وموناكو ونيوزيلندا والنيجر ونيجيريا والنرويج وبالاو وبنما وبيرو والفلبين وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا ورومانيا وسانت لوتشيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسنغال وصربيا وسيشيل وسيراليون وسلوفينيا وجزر سليمان وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسودان وسورينام والسويد وسويسرا وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأوغندا وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفييت نام وزامبيا. وأكملت ١٠ حكومات التالية الاستبيان جزئياً بالاتصال المباشر: النمسا والبحرين وتشاد وغانا وليبريا ومدغشقر وملاوي وجزر مارشال وقطر والجمهورية العربية السورية.

٢ - أكملت ١١ منظمة حكومية دولية تالية، من بينها ٦ منظمات تشارك في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الاستمارات بشكل كامل: نظام التكامل بين أمريكا الوسطي، المفوضية الأوروبية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيب، منظمة التنمية الصناعية، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب، منظمة الصحة العالمية.

٣ - أكملت ١٩ منظمة غير حكومية تالية، من بينها ٦ منظمات للقطاع الخاص، الاستمارات بالكامل: Armenian Women for Health and Healthy Environment, Associated Labor Unions - Trade Union Congress of the Philippines, Association for Environmental Education and the Protection of Birds in Morocco, Sustainable Development Network, CropLife International, Day Hospital Institute for Development and Rehabilitation, Environmental Ambassadors, Groundwork, Health Care Without Harm, International Council of Chemical Associations, International Council on Mining and Metals, International Society of Doctors for the Environment, International Trade Union Confederation (ITUC), ITUC Regional Organization for Africa, New Brunswick Partners in Agriculture, Occupational Knowledge International, Pesticide Action Network, Society of Environmental Toxicology and Chemistry and Turkish Chemical Manufacturers Association.

أكملت المنظمات غير الحكومية الست التالية الاستمارات جزئياً حيث قامت بملء جزء أن أكثر من الاستمارة:

Centre for Occupational and Environmental Health, University of Cape Town, Research and Education Centre for Development, Centre for Environment and Sustainable Development, Golan Environment and Heritage Association, International Union of Toxicology, Mediterranean Association for Sustainable Development.

التذييل الثاني

قائمة بالمؤشرات الخاصة بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي

اعتمد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية ٢٠ مؤشراً التالية في دورته الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٩، إلى جانب إرشاد بشأن نوع البيانات التي يتم جمعها من أصحاب المصلحة.

ألف – الحد من المخاطر

١ – عدد البلدان (والمنظمات) التي تنفذ أدوات إدارة متفق عليها للمواد الكيميائية.

٢ – عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات لمعالجة الفئات الرئيسية من المواد الكيميائية.

٣ – عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها ترتيبات لإدارة النفايات الخطرة.

٤ – عدد البلدان (والمنظمات) المنخرطة في أنشطة تسفر عن بيانات لرصد مواد مختارة لها أولوية بالنسبة للبيئة وصحة البشر.

٥ – عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات معمول بها من أجل تحديد أوليات الحد من المخاطر.

باء – المعارف والمعلومات

٦– عدد البلدان (والمنظمات) التي تقدم معلومات وفقاً للمعايير الموحدة دولياً.

٧– عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها استراتيجيات مخصوصة معمول بها لإبلاغ معلومات عن المخاطر المتصلة بالمواد الكيميائية إلى الجماعات المعرضة للتضرر.

٨– عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها برامج للبحوث.

٩– عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مواقع على شبكة الويب تزود أصحاب المصلحة بالمعلومات.

جيم – أسلوب الإدارة

١٠– عدد البلدان (والمنظمات) التي التزمت بتنفيذ النهج الاستراتيجي.

١١– عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين.

١٢– عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات لتنفيذ الأولويات الدولية الرئيسية بشأن المواد الكيماوية.

دال – بناء القدرات والتعاون التقني

١٣– عدد البلدان (والمنظمات) التي توفر موارد (مالية وعينية) لمساعدة البلدان الأخرى في بناء القدرات والتعاون التقني مع البلدان الأخرى.

١٤- عدد البلدان (والمنظمات) التي حددت حاجاتها من بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وحددت أولويات تلك الحاجات.

١٥- عدد البلدان (والمنظمات) المنخرطة في تعاون إقليمي بشأن القضايا المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٦- عدد البلدان التي تنفذ فيها برامج مساعدة إنمائية تشمل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٧- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مشاريع دعم من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة.

١٨- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مشاريع للإدارة السليمة للمواد الكيميائية مدعومة من مصادر تمويل أخرى (بخلاف التمويل من برنامج البداية السريعة).

هاء - التجارة الدولية غير المشروعة

١٩- عدد البلدان التي لديها آليات لمنع التجارة غير المشروعة في فرادى المواد الكيميائية السمية والخطرة والمقيدة بشكل صارم.

٢٠- عدد البلدان التي لديها آليات لمنع التجارة غير المشروعة في النفايات الخطرة.